



عبدالله الدهمشي

نقابته هو النقابة في مجتمعه المدني ووسطه السياسي والإعلامي. إن بساطة الأيمان بالروح الجماعية نقابياً ومهنية، لاتعني بساطة المهمة في وضع يسود فيه الفرد بانانية شخصه ومصالحه، إن الذي يحضر إلى النقابة بروح فردية لاترى في النقابة غيرهما ولا ترجو من الغير سوى مصلحتها هي أن مثل هذا، هو ما يسود النفسية العامة ومغالبته في الأنفس مدخل للانتصار عليه في المؤتمر العام بروح جماعية تجسد وحدة المهنة ووحدة المصلحة، وتحقق قوة القيمة لكل صحفي بقوتها الواحدة للصحفيين، نقابة ومهنة.

أخشى أن يجمع المؤتمر بنتائجه فجيعتي بمشروع القانون، وحيرتي في زوال ضجيجه بسرعة وسهولة غيرمعهدين في استجابة الحكومة لمطالب مؤسسات المجتمع المدني، أن التغيير ليس استبدال اشخاص في مواقع العمل النقابي وإنما تغيير مناخ العمل بظروف لن تأتي من خارج الصحفيين، أن تغيير المناخ الفردي السائد بروح جماعية، تغيير في نفسية الصحفيين، وتلك هي المهمة العسيرة، والتحول النوعي المرتقب في أعمال ونتائج المؤتمر العام الثالث لنقابة الصحفيين اليميني في 28 ديسمبر الجاري فهل نأمل برؤية التحول؟ لصانع من الأمل إذا توافر له صدق الأيمان والعمل..

إن إعلاء قيمة الكلمة إعلاء قيمة القائل والحامل لها مهنة ورسالة، وظيفة ونقابة فرداً وجماعة، فلنكن إذا بحق اسرة واحدة و أعضاء نقابة واحدة، واصحاب مصلحة واحدة والواحدة هذه: إرادة نافذة في واقعها إن أرادت ذلك!

من الضجيجة إلى الحيرة:

المؤتمر وضجة مشروع القانون في نقابة الصحفيين

عبدالله الدهمشي

شيء سوى نجاحه في تجميد النشاط النقابي والدور المهني لمؤسسة مهنية ومدنية تتصدر قيادة الوعي والرأي العام، ولعل هذا الفشل لا يعود إلى كفاءة واقتدار الأشخاص بذاتهم في المجلس، بقدر ما يعود إلى انشغالهم بنجاحات أخرى في المجال الوظيفي للعمل، فهم قيادات ادارية في المؤسسات الصحفية والحكومية، والحزبية، لذلك نريد مجلساً للنقابة لا ينشغل عن النشاط والعمل النقابي، ولا ينشغل به ايضاً عن عمله ورزقه وتلك مهمة تؤكد عليها، ونرى الجميع اهلا لها ولكن لا مناص من الصدق والإخلاص في انتماء الاسرة الصحفية إلى مؤسسة المهنة، التي هي في الأصل قبيلة الصحفي في مجتمعه المدني، نقول هذا ولا نطيل القول في مقام أولى بالعمل الحديث والدؤوب لكي يكون المؤتمر العام محطة تحول نوعي في تاريخ النقابة.

إن التحول النوعي المحمول على مؤتمر الصحفيين ليس مطلباً ملحاً من هذه الفئة المهنية ولصالحها، ولكنه شرط موضوعي في فضاء المجتمع المدني ومختلف مؤسساته الابداعية والنوعية والمهنية، ولن نشط اذا قلنا ان المؤسسة الحزبية في مقدمة هذه المؤسسات المدنية المستفيدة ايجابياً من نجاح الصحفيين في جعل مؤتمراتهم محطة تحول نوعي، ذلك ان الحزب في الوضع الراهن ليس اكثر من صحيفة اسبوعية، اما كيف يكون المؤتمر القادم محطة تحول نوعي، فامر بسيط اذا انتصر الاعضاء في انفسهم للروح الجماعية الجامعة للاعضاء مهنية ومصالحاً هل نقول ان مكانة الفرد في قبيلته تتناسب طردياً مع مكانة القبيلة في المجتمع لنقول بان الصحفي في

خرج صحفياً اليمين من ضجيج المعركة المفتعلة مع مشروع قانون نقابة الصحفيين بمزاعم انتصار مدو وخرجت انا المفجوع من انتفاء دستورية المشروع من الفجيعة إلى الحيرة المرعبة بسرعة الانتصار المزعوم على قانون قمع الحريات الصحفية، ذلك أن طلب الحكومة من مجلس النواب تأجيل مناقشة المشروع صور كانتصار محسوب لاعضاء النقابة، رغم أن اجتماع الأربعاء قبل الماضي، طالب بالغاء المشروع وأكد انعقاد المؤتمر العام في موعده المحدد يوم 28 ديسمبر الجاري. فما الذي حدث حقاً؟ لا زالت في حيرة مبهمة من السرعة والطريقة التي قبل بها دولة رئيس الوزراء طلب النقاب المحبوب بن علي سحب أو تأجيل مشروع القانون من مجلس النواب، والحق أن المشروع قد انجز مهمة استراتيجية في الوسط النقابي، حيث صرف الصحفيين عن بحث الاجابة عن تساؤلات الأولويات المتضمنة في السؤال عما إذا يريد الصحفيون من مؤتمراتهم العام؟ بدا أن الوقت يسمح فقط بالتنسيق حول أسماء المرشحين لعضوية المجلس المركزي للنقابة بعد ان حسم الامر باجماع غالب على ابقاء محبوبي علي نقيباً للصحفيين في الدورة القادمة، إن التشاور حول الأسماء المرشحة للمجلس المركزي سوف يؤول إلى توافق حزبي بين السلطة والمعارضة، يقتسم عضوية المجلس بنسب لاتترك دليلاً يثبت صدق مزاعمنا باستقلالية المهنة وحرية العمل النقابي. نقول تداركاً للوقت المتبقي إلى أيام المؤتمر العام، بان المجلس المركزي السابق فشل فشلاً ذريعاً في عمل أي شيء مهني ونقابي، ولم ينجح في

يظل الرأي موقفاً.. نعم لمحبوب!!

في العديد من المؤتمرات والندوات بما اكسب اليمين سمعة طيبة، ولا يمكن إغفال تلك اللقطة الرائعة عندما تولت النقابة طباعة موسوعة الصحافة اليمينية التي ابدعها الأستاذ عبدالوهاب المؤيد. ومع ذلك فهناك بعض الانتقادات التي يطرحها البعض هنا أو هناك وهي ظاهرة ايجابية، لأن النقد لا يكون إلا مع العمل، أما من لا يعمل فلا يتعرض للنقد من الأساس. ولأنني أن أهم مشكلة كان يعانيتها محبوبي علي هي عدم فعالية وتفاعل مجلس النقابة مع ما يقوم به من دور، باستثناء محدود، مثله الوكيلان نصر طه مصطفى وحسن عبدالوارث. وبنانشغال الأول في وكالة الأنباء فقد بقي المساعد الوحيد حسن عبدالوارث. وهذا في تصوري ما يمكن معالجته بوجود مجلس نقابة قوي ومتنوع يقف على رأسه محبوبي علي بتجربته وعلاقاته وصفاته الإنسانية الجميلة. سيقول من يقرأ رأيي أن هذه دعاية



جمال محمد الجعبي

انتخابية لمحبوب علي والسؤال لماذا لا؟ وهل من العيب أن أدعو -أو يدعو غيري- لشخص لمست خلال عمله مواصفات تجعله الأكثر استحقاقاً لهذا الموقع، والأقدر على النأي بالنقابة عن الصدام والمساومة.

قد يرى آخرون أن هناك من هو أجدر بقيادة نقابة الصحفيين وهذا حق فالتقديرات تختلف من شخص لآخر، ولكن ما أتمناه هو أن يتمكن الصحفيون من اختيار مجلس فاعل، وما أتمناه أكثر أن يكون النقيب القادم محبوبي علي فريده من الإنجاز كليل بمنحه دورة ثانية لمنصب النقابة، ويكفي أن المبادر دائماً لمساندة الصحافة والصحفيين وهو الذي انتصر لوحدة العمل النقابي ولزملائه، عندما تقدمهم للمطالبة بسحب مشروع قانون نقابة الصحفيين من مجلس النواب.

من بين القلة في منظمات المجتمع المدني تتصدر نقابة الصحفيين المكان الأكثر حضوراً لأسباب مختلفة، ويعد محبوب علي من الشخصيات القليلة التي استطاعت أن تحفظ للكيان الصحفي دوراً هو الأبرز بين أقرانه من الكيانات بالمقارنة بالتهتميش المتعمد للجميع. في نقابة الصحفيين يتميز نقيب الصحفيين الأستاذ محبوب علي بصفات تجعله محط احترام الجميع حتى ممن يختلفون معه، كما أن هناك ما يبشبه الإجماع على قيادته الكفاءة للنقابة في ظروف سياسية استثنائية، حافظ من خلالها على دور متقدم للنقابة.

وقد استطاع خلال فترة توليه منصب النقيب أن يحقق خطوات ايجابية في جوانب تتعلق بحقوق الصحفيين بدءاً من تأمين المساعدة القضائية عند مواجهة الصحفي لقضية تتعلق برأيه. وعلى سبيل المثال هناك عدد من القضايا

تابعتها وحرص على تكليف محام، كقضية صحيفة الوحدي وسبعة صحفيين كتبوا فيها، وجرى استدعاءهم لنجاية الصحافة، بناء على شكوى من خالد القاسمي، وكذا قضية لصحيفة الثوري، والقضية الأشهر للكاتبين الصحفيين الكبيرين عبدالرحيم محسن وابراهيم حسين، اللذين قدرنا له هذا الموقف، فكان مقر نقابة الصحفيين هو المحطة الأولى لهما عقب الخروج من المعتقل، وبالمثل فهناك صحيفة الحرية والشموع، وغيرها مما يصعب حصره.. بالإضافة إلى الاهتمام بالرعاية الصحية للأسرة الصحفية، من خلال التعاقد مع مستشفى يقدم خدمات صحية بتخفيضات كبيرة وكذا الاتفاق مع شركة طيران منح الصحفيين تخفيضات في التذاكر. وعلى الصعيد العربي والدولي كانت مشاركة نقابة الصحفيين

ياوزارة الداخلية ما يطن الفأس إلا من حجر

يكتسب رجل الأمن احترامه لدى المواطن وهيبته التي هي من هبة الدولة والنظام. هذا ما نأمل أن يتم تدارسه مع بداية العام الجديد 2004 خاصة وأنا قد شاهدنا ابناعنا من الجنود الشباب في محافظة مارب أثناء تفقدتهم من قبل المسؤولين في وزارة الداخلية بمناسبة عيد الفطر المبارك ويتوجه من فخامة الأخ الرئيس القائد علي عبدالله صالح ورأينا بأم أعيننا وجوه اولئك الشباب الذين ظهرنا في بداية شبابهم وهم بحاجة إلى الرعاية والاهتمام كما ابغوا بذلك مسؤوليهم وشكوا من أنهم بدون سكن وبدون كهرباء ومياه وبدون اسط اولويات الحياة الضرورية فهل نخلق من تلك الوجوه مخلصين لوطن ولواجبهم الأمني. هذا ما ينتظره الجندي والمواطن في أن واحد والمستقبل كفيل بتحقيق ذلك. وهذه هي مسؤولية الأجهزة العليا في الدولة وعلى رأسها وزارة الداخلية والأمن.. والله من وراء القصد.

الطويلة ويمكن أن يدرس ضمن هذه الحوافز التعاقد مع بعض المطاعم التي تتواجد بالقرب من مواقع هذه الدوريات والحراسات لتقديم بعض الوجبات الغذائية الجيدة ولو وجبة واحدة لكل فرد أو صف ضابط وهنا بالتأكيد سترفع معنويات الأفراد وتنمي كذلك معارفهم وقواهم الجسمانية بدلاً من الكدمة والشاهي التي تصرف لمعظم المنتسبين للقوات المسلحة والأمن لأن الحياة العسكرية صعبة وفي الوقت الذي نطالبهم بالانضباط العالي وتقديم النموذج في أعمالهم فإن واجبنا أن نطالب لهم بالحياة الكريمة وتوفير متطلباتهم الضرورية. وليس مهماً أن تقوم الجهات المسؤولة في وزارة الداخلية بزيادة الأعداد الكبيرة من الأفراد أو الصف بغرض التباهي بالعدد أو الانحاء للولاءات والوجهات لتجنيد ذوي القرى من أجل استلام المعاش والبحث عن وظيفة أو دخل آخر بل الأهم في تقديرنا ان يكون الكم قليلاً وفعالاً ومدرباً تدريباً جيداً من كافة النواحي وأهمها النواحي الثقافية والأخلاقية عندها

الصعب ان يعيش رجال الأمن ويدخل الفرد منهم لا يزيد عن 12,000 ريال وكيف سيستخر هذا المبلغ الضئيل لمطالبات حياته كالسكن والملبس والماكل وتعليم ابنائه وهذا المبلغ في تقدير أي انسان عاقل لا يفي بآدنى مستوى للحياة. ومثل هذا المعاش الضئيل «إذا قسم على 30 يوماً، سيكون بمعدل 400 ريال يومياً وقد لا يكفي متطلباته الشخصية اليومية اذا تناول وجبة بسيطة من الإفطار أو العشاء أو مصروف الجيب اليومي وفي هذه الحالة يتطلب من المعينين في رأس الدولة العمل على اعداد دراسة علمية لاحتياجات رجل الأمن ولو في حدها الأدنى وبالتالي رفع معاشه بما يفي بحاجته الضرورية حتى لا يضطر لد يده للغير وتظل هامته وهيبته مرفوعة لدى قيادته ولدى المواطن ولابد ان تتضمن هذه الدراسة تقديم بعض الحوافز المادية والعينية لرجال الأمن المرشحين الذين يرابطون في الأماكن الرئيسية والبعيدة كالمطارات والموانئ ونقاط التفتيش والدوريات في الطرق

عقيد/ عبدالله سالم بن عبده

المواطنين اثناء تنفيذ واجباتهم اليومية ويناط بهذه الأجهزة وضع العقوبات الرادعة مثل هذه التصرفات الشاذة التي تؤدي إلى تعميم الخلل على الكل من قبل المواطن حيث يعتقد المواطن الذي قد وقع له تصرف شاذ من هذا الفرد أو ذاك من رجال الأمن بأن هذه الظواهر عامة وان أجهزة الأمن وبالامكانات التي وضعت تحت تصرفها لم تات بالفائدة المأمولة منها.

ولكن اذا تم محاسبة من يقوم بمثل هذه الأعمال الشاذة وعمم الاجراء التأديبي في الصحافة والاعلام فإن هذه الحالات الشاذة سوف تزوب بالتدرج ويصبح لرجل الأمن هيبته ومكانته عند المواطن كما هي عند قيادته سواء كان في الأمن أو القوات المسلحة ولابد ان يرافق هذا العمل «التوعية والمراقبة والمحاسبة، وتحسين حياة افراد وضباط منتسبي الأجهزة الأمنية والعسكرية بشكل عام» فمن

شيء جميل ومن صميم المسؤولية الوطنية ان تقوم وزارة الداخلية ويتوجهات الأخ الرئيس بوضع خطة للانتشار الأمني في جميع محافظات الجمهورية وأجمل منها ان يزود رجال الأمن بالمعدات والأجهزة الضرورية «أطقم وسيارات وأجهزة» لتنفيذ هذه الخطة ولكننا في اليمن نحول بعض الانجازات إلى نقائص وإلى جبايات وقهر على المواطن حينما لا نحسن استخدام هذه المعدات حينما لا نضع خطة ملزمة وطويلة المدى لتوعية الاخوة الضباط والصف والجنود بكيفية التعامل الحسن مع المواطن وبما يتوافق مع القوانين النافذة وعدم تجاوزها مهما كانت المبررات أو الاغراءات والوجهات التي قد يصطدمون بها اثناء تنفيذ واجبهم الوطني في كل المواقع والنقاط التي يرابطون فيها.

بمعنى ان في الأجهزة الأمنية من هو شريف ويؤدي واجبه بكل مسؤولية وصدق دون ان ينتظر مقابل ذلك أي مكافأة أو يقوم بأي ابتزاز لأي مواطن وفيها أيضاً بعض الشسواذ من الصف والجنود وحتى الضباط الذين يحولون واجبهم والمعدات التي بحوزتهم إلى مصدر لفرص القوة غير المبررة على المواطن والجنابة الخارجة عن القانون احياناً أخرى.

وهنا يكمن دور أجهزة الرقابة المسؤولة في وزارة الداخلية والتي يجب ان تتشكل في كل محافظة ومديرية لتابعة أداء هذه الأجهزة وكيفية تعاملها مع

والكل يعرف ان عنوان المقال المأخوذ عن صحيفة «الشورى» لا يخلو من بعض المصادقية وكما اشرفنا لا يطن الفأس إلا من حجر أي أن التعليق لم يات جنحياً على أخواننا رجال الأمن وفي مقدمتهم وزارة الداخلية التي تعتبر الجهة المعنية في مراقبة كل أعمال الدوريات والنقاط وغيرها من أعمال منتسبيها وكيف تنفذ.

ويعرف الجميع ان ميدان الحياة يعج بالصالح والطالح ليس في اليمن وحدها وإنما في معظم البلدان النامية والفقيرة والتي يكون دخل العسكري فيها لا يفي بمتطلباته الضرورية